



وثيقة معلومات المشروع / تحديد المشروع / مرحلة تحديد المفاهيم (PID)

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الاعداد/التحديث: 23 يناير 2018 | رقم التقرير: PIDC113033



المعلومات الأساسية

A. بيانات المشروع الأساسية

اسم المشروع	فئة التقييم البيئي	معرف المشروع الأصل (إن وجد)	معرف المشروع
صندوق تونس الاستئماني للحكومة والقطاع المالي والحكومات المحلية	C - غير مطلوب		P163624
التاريخ التقديري للموافقة	تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع (PID) 23 يناير 2018	البلد تونس	المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
قرار مراجعة مذكرة البدء سمحت المراجعة بالاستمرار	الوكالة المنفذة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (CPSCL)	المقترضون وزارة الشؤون المحلية والبيئة	أداة التمويل تمويل مشروع استثمار

بيانات تمويل المشروع

التمويل

مصادر التمويل

اختر كل ما ينطبق

[] التمويل الموازي

[✓] الصناديق الاستئمانية

[] التمويل النظير

ملخص (بالدولار الأمريكي)

2,241,523	التكلفة الإجمالية للمشروع
2,200,000	مجموع التمويل
2,200,000	الصناديق الاستئمانية
41,523	الفجوة التمويلية



التفاصيل

الصناديق الاستثمارية

المصدر	العملة	المبلغ	ما يعادل بالUSD	البلد
متنوع 1 (MSCI)	الدولار الأمريكي - USD	2,200,000	2,200,000	تونس

B. المقدمة والسياق

سياق البلد

تعتبر تونس منارة الأمل في الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط. في سياق الاضطرابات العميقة في معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقف تونس كاستثناء حيث أدى تغيير النظام في أعقاب ما يسمى الربيع العربي إلى تحول ديمقراطي. اعتمد المجلس الوطني التأسيسي (ANC) الذي تم انتخابه في أكتوبر 2011 دستوراً جديداً دخل حيز التنفيذ في 27 يناير 2014. أدت الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي تلت ذلك إلى تشكيل حكومة تولت السلطة في يناير 2015. عدل الدستور الجديد بعمق إطار الحوكمة في تونس من خلال تعزيز الضوابط والتوازنات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية من خلال تمكين الحكومة والحكومات المحلية وتعزيز ديمقراطية أكثر انفتاحاً وتشاركية تقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة. سعت الحكومة للحصول على الدعم من شركائها في التنمية لتنفيذ هذه الإصلاحات الدستورية العميقة والشاملة في جميع أنحاء القطاع العام.

السياق القطاعي والمؤسسي

كان تهميش المناطق الداخلية في قلب الثورة التونسية في عام 2011. وكان أحد الأسباب الجذرية للثورة التونسية هو الفوارق العميقة في التنمية - وفقاً للعديد من المؤشرات بما في ذلك الإيرادات والبطالة ومحو الأمية والوصول إلى الرعاية الصحية وغيرها - بين المناطق الساحلية الرائدة والمناطق الداخلية المتأخرة، والتي تعززها إدراك عدم المساواة العميق في معاملتها من قبل المؤسسات العامة. في نظام سياسي شديد المركزية، لم يكن لدى المناطق الداخلية الوسائل المؤسسية لجعل أصواتهم مسموعة من قبل السلطات، مما خلق شعوراً بالظلم بين سكان هذه المناطق. وبالتالي فليس من المفاجئ أن الاحتجاجات التي أدت في نهاية المطاف إلى الإطاحة بالرئيس بن علي وإدارته بدأت في محافظتي سيدي بوزيد والقصرين في الوسط الغربي.

إن اللامركزية مبدأ أساسي في الدستور التونسي الجديد. لمعالجة هذه القضايا وتزويد تونس بنظام سياسي تمثيلي حديث، أدرج المجلس الوطني التأسيسي في الدستور الجديد فصلاً كاملاً عن "السلطات المحلية" (الفصل السابع)، وضع مبادئ طموحة للغاية فيما يتعلق باللامركزية وإنشاء بيئة مؤسسية جديدة للحوكمة المحلية. تم وضع جدول زمني للانتخابات المحلية وتنقيحه، مع تحديد تاريخ مستهدف في نهاية عام 2016 أو أوائل 2017.

ومع ذلك، هناك العديد من التحديات في تنفيذ اللامركزية في تونس. ينطوي تنفيذ الفصل السابع من الدستور على العديد من التحديات لتونس. إن الشرط الدستوري لبلد يعتمد على مستوى البلديات - أي أن إقليم البلد بأكمله وسكانه تديره الكيانات والإدارات البلدية - يتم تنفيذه حالياً على 10٪ فقط من الإقليم الذي يمثل 2/3 من السكان. وبالتالي، يتم إنشاء العديد من البلديات الجديدة وسيتم إنشاء العديد من البلديات الأخرى خلال السنوات القادمة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه معظم البلديات التونسية الحالية صعوبات كبيرة، بما في ذلك المعدات وأعداد الموظفين ومهارات الموظفين والأدوار والمسؤوليات والحوكمة والإدارة المالية وإدارة الإيرادات (ومعظمها يعاني من عجز مزمن في الميزانية). كما تمثل اللامركزية تحدياً بالنسبة لمختلف الوكالات الحكومية المركزية التي تناط بها مسؤوليات جديدة بموارد بشرية ومالية محدودة للغاية. فعلى سبيل المثال، أعربت كل من دائرة المحاسبات والمراقب العام للخدمات العامة والمحكمة الإدارية ووزارة الشؤون المحلية المنشأة حديثاً عن احتياجات محددة لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها الجديدة في ظل نظام لامركزي. في الواقع، تظهر التجارب الدولية أنه لكي تكون الحكومات المحلية فعالة، هناك حاجة إلى مجموعة من الإصلاحات والاستثمارات وبناء القدرات لتعزيز الرقابة



المركزية-المحلية والتنسيق، التحويلات بين الحكومات، الإدارة المحلية وإدارة الموارد البشرية، آليات المساءلة، وإدارة الإيرادات، والتخطيط والاستثمار الاقتصادي الشامل، وتوعية/إشراك المواطنين. يجب التغلب على كل هذه التحديات لجعل اللامركزية ناجحة، مع المزيد من الصلاحيات التي تؤول إلى البلديات. لذلك، يعتبر دعم البلديات على جميع هذه الجبهات شرطاً أساسياً لنجاح عملية اللامركزية في تونس ولتحسين نتائج التنمية في كل من المناطق الحضرية والريفية.

تشمل المنحة المقترحة فقط الصندوق الاستئماني المنفذ للمستفيد (RETF) التابع للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين (MDTF)، والذي ظهر من خلال إعادة هيكلة MDTF تونس ("دعم الحكومات المحلية وتطبيق اللامركزية"، TF072287)، وإضافة قطاع صندوق استئماني ثالث على الحكومة المحلية وتغيير اسم MDTF الأصلي إلى الاسم الجديد: "صندوق تونس الاستئماني للحكومة والقطاع المالي والحكومات المحلية". يأتي هذا الصندوق الاستئماني المنفذ للمستفيد تحت نافذة الحكومة المحلية الجديدة جنباً إلى جنب مع صندوق ائتمان منفرد ينفذه البنك (BETF).

العلاقة بإطار الشراكة القطرية

تعد زيادة الشفافية والمساءلة وأداء القطاع العام أولوية لتجديد العقد الاجتماعي وتحسين تقديم الخدمات. تم تحديد إصلاح حوكمة القطاع العام وإدارة المالية العامة كأولوية رئيسية في مذكرة الحكومة التونسية حول الخطة الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية 2016-2020. وقد انعكست هذه الأولوية في إطار الشراكة القطرية لتونس.

C. الأهداف الإنمائية للمشروع

الأهداف الإنمائية المقترحة

الهدف الإنمائي هو توفير المعدات للحكومات المركزية والمحلية في تونس.

النتائج الرئيسية

النتائج المتوقعة هي مؤسسات الحكومة المركزية والمحلية مجهزة على نحو أفضل، والتي يمكنها تنفيذ مهامها بشكل أفضل في سياق اللامركزية. وعلى وجه التحديد، فإن القدرة المادية المحسنة للمنظمات المركزية والمحلية على أداء مهامها سيمكنها من توفير الخدمات للمواطنين التونسيين بشكل أفضل.

D. الوصف الأولي

الأنشطة / المكونات

تركز أنشطة RETF على شراء معدات للحكومات المركزية والمحلية في تونس للسماح للبلديات القائمة أو الموسعة الفقيرة وكذلك البلديات المنشأة حديثاً بالحد الأدنى من الوسائل المادية لإنجاز مهامها وفقاً لما يطلبه القانون ولتلبية توقعات المواطنين بتقديم الخدمات.

مع توافر التجهيزات الأساسية (مثل المكاتب وأجهزة الكمبيوتر والهواتف والفاكس والتدفئة وتكييف الهواء)، يتوقع أن تتمتع هذه البلديات بالقدرة المادية على أداء وظائفها وتوفير الخدمات المتوقعة للمواطنين.

وهذا سيخلق أيضاً بيئة عمل قادرة على جذب الموظفين المهرة والاحتفاظ بهم.



الضمانات

E. سياسات الحماية التي قد تنطبق

ليتم تحديده	لا	نعم	سياسات الحماية التي يسببها المشروع
	X		التقييم البيئي OP/BP 4.01
	X		الموائل الطبيعية OP/BP 4.04
	X		الغابات OP/BP 4.36
	X		إدارة الآفات OP 4.09
	X		الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11
	X		الشعوب الأصلية OP/BP 4.10
	X		إعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12
	X		سلامة السدود OP/BP 4.37
	X		مشاريع على الطرق المائية الدولية OP/BP 7.50
	X		مشاريع في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60



نقطة الاتصال

البنك الدولي

مستشارة حضرية أقدم	المنصب: البريد الإلكتروني:	سابين بيدديس 473-0722	الاتصال: رقم الهاتف:
مستشارة تنمية حضرية أقدم	المنصب: البريد الإلكتروني:	آية محجوب 473-4747	الاتصال: رقم الهاتف:

المقترض/العميل/المستلم

المقترض: وزارة الشؤون المحلية والبيئة

الوكالات المنفذة

الوكالة المنفذة: صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (CPSCL)

المدير العام	المنصب: البريد الإلكتروني:	سامي مكي 21698589411	الاتصال: رقم الهاتف:
--------------	-------------------------------	-------------------------	-------------------------

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال

The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
الهاتف: (202) 473-1000
موقع الإنترنت: <http://www.worldbank.org/projects>